ورشة عمل وطنية

لتعريف المستثمر الإماراتي بالاتفاقيات الثنائية للاستثمار

ابو ظبي 19 – 20 فبراير 2013

عمل تطبيقي

ألفا للبترول هي شركة مؤسسة وفقا للقوانين الإماراتية و من أهم شركات النفط في العالم. بعد اكتشاف مصادر نفطية وغازية في المياه الإقليمية اللبنانية قررت ألفا للبترول الاستثمار في مشروع إنتاج النفط والغاز.

لهذه الغاية قامت ألفا للبترول بتأسيس شركة تابعة في دولة قطر[[1]](#footnote-2) (شركة بيتا) تملك جزء الأكبر من رأسمالها.

بدورها اكتسبت بيتا 70%من أسهم شركة "غولد للنفط" وهي شركة مساهمة لبنانية تأسست لغايات إنتاج النفط والغاز. 25% من رأسمال "غولد للنفط" مملوكة من "لبنانيان" وهي مؤسسة عامة تابعة للدولة اللبنانية. وال 5% المتبقي مملوك من السيد ناصر من الجنسية اللبنانية والمقيم بشكل دائم في المغرب.

أبرمت Gold Petroleum عقد إنتاج نفط وغاز مع الدولة اللبنانية. هذا العقد تضمن بنود عدة لها علاقة برخصة الاستثمار ومدّتها ثمانين (80) سنة والرسوم المتوجبة للدولة اللبنانية من قبل Gold Petroleum . عقد الإنتاج خاضع للقوانين اللبنانية ويحتوي على بند يحيل إلى الاختصاص ألحصري للمحاكم اللبنانية في حال نشوء أي نزاع.

بعد مرور خمس (5) سنوات على بدء عملية الإنتاج وبعد قيام Gold Petroleum بضخ مبالغ طائلة من الأموال في المشروع، أصدرت الدوُلة اللبنانية مرسوم قررت بموجبه أن كافة تراخيص إنتاج النفط والغاز، الحاضرة والمستقبلية، الممنوحة للمستثمرين الأجانب لا يمكن أن تزيد مدتها عن خمسة عشر (15) عاما كما وزيادة الرسوم العائدة للدولة اللبنانية من قبل Gold Petroleum.

الأسئلة:

الرجاء معالجة الأسئلة المطروحة في ضوء الاتفاقيات الثنائية للاستثمار المرفقة ربطاً.

1- من يحق له التقدم بمطالبة بموجب اتفاقية ثنائية للاستثمار؟

2- هل يتوجب على السيد ناصر انتظار مرور مهلة الستة أشهر على المفاوضات الودية المنصوص عليها في المادة الثامنة من الاتفاقية المعقودة بين لبنان والمغرب قبل اللجوء إلى التحكيم (هذا في حال اعتبرنا انه يحق له التقدم بمطالب تحت الاتفاقية الثنائية للاستثمار بين لبنان والمغرب).

4 – هل أن بند الاختصاص ألحصري المنصوص عليه في عقد الإنتاج الموقع بين الدولة اللبنانية وGold Petroleum ، والذي يعطي صلاحية النظر في النزاعات الناشئة عن العقد للمحاكم اللبنانية، يحول دون إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي تحت الاتفاقية الثنائية للاستثمار الموقعة بين الإمارات ولبنان وذلك رغم موافقة الدولة اللبنانية على التحكيم؟

5 – هل تعتقد أن الدولة اللبنانية قد أخلت بموجباتها تحت الاتفاقية الثنائية للاستثمار المعقودة بين الإمارات ولبنان؟ الرجاء تحديد ما هي الموجبات التي أخلت بها.

1. **لا يوجد إتفاقية ثنائية للاستثمار بين لبنان و قطر** [↑](#footnote-ref-2)